منظمة العمل العربية

رؤية منظمة العمل العربية

الورقة الثالثة

حول

تداعيات النزاع الروسي - الأوكراني

على الاقتصاد العالمي والاقتصاديات العربية

تداعيات النزاع الروسي-الأوكراني على الاقتصاد العالمي والاقتصاديات العربية

لم يتعاف الاقتصاد العالمي من التداعيات الصحية والاقتصادية لجائحة كورونا ليدخل مجددا، مع انفجار النزاع الروسي -الأوكراني، في وضع جد حرج بعواقب لا تزال مجهولة الحجم والأبعاد، أبرزها تعميق حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والمالي العالمي. وحسب التقييمات الأولية، سيعرف الاقتصاد العالمي انكماشا في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحوالي 1٪ بنهاية عام 2022، مع زيادة التضخم العالمي بنحو 3 نقاط مئوية خلال هذا العام ليقارب 7.2٪، وذلك في وقت يعاني فيه الاقتصاد العالمي من اختناق سلاسل الإمداد والتوريد العالميين، وتزايد حدة أزمة الطاقة، وارتفاع أسعار الغذاء، فضلاً عن أزمة الديون العامة المتفاقمة وازدياد العجز في الموازنات العامة للدول.

المنطقة العربية لا يمكن أن تفلت من هذا الوضع، بل يمكن القول إنها ستكون الأكثر تضررا من تداعيات هذا النزاع بحكم ظروفها الاقتصادية وتردي وضعها الاجتماعي عامة وتبعيتها الغذائية وبالأخص وارداتها من القمح والذرة والزيوت النباتية ... إلخ. الواقع أن البلدان العربية ستتأثر من جانبين، الأول هو تراجع الاقتصاد العالمي عامة والثاني هو التداعيات السلبية المباشرة لهذا النزاع خاصة فيما يتعلق بالتموين من المواد الغذائية والأولية أو بتأثر بعض القطاعات مثل السياحة.

لذلك سوف نحاول أن نبرز في هذه الورقة الموجزة تداعيات هذا النزاع على الاقتصاد العالمي والاقتصاديات العربية.

ا. **تداعيات النزاع الروسي-الأوكراني على الاقتصاد العالمي:** يمكن إبراز أهم التداعيات السلبية لهذا النزاع على الاقتصاد العالمي فيما يلي:

1. تراجع نمو الاقتصاد العالمي: حسب توقعات صندوق النقد الدولي، سيؤدي النزاع الروسي-الأوكراني إلى تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي من 5.9٪ سنة 2021 إلى 4.4٪ سنة 2022 ليبلغ سنة 2023 نسبة 3.8٪، وهو ما من شأنه أن يزعزع ثقة المستثمرين والمستهلكين في النشاط الاقتصادي العالمي، وسط ارتفاع تكاليف أسعار السلع الأساسية ومنها الطاقة والغذاء، وارتفاع تكاليف المعيشة الأسر وازدياد مخاطر الفقر والجوع في العالم.

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2022.

2. ارتفاع أسعار المواد الأولية: بالإضافة لارتفاع أسعار كل المواد الأولية (النحاس، الألومنيوم والفحم مثلا)[1]، ستعرف أسعار الطاقة ارتفاعا غير مسبوق الأمر الذي لا يخلو من آثار مباشرة على مستوى التضخم العالمي وظروف معيشة الأسر وعلى مستويات الفقر والجوع في العالم.

[1] - حسب مجموعة البنك العالمي (آذار 2022)، بلغت صادرات روسيا بالنسبة للصادرات العالمية 23% من للبلاديوم، 22.5% من النيكل، 18% من الفحم الحجري، 14% من البلاتين، 11.4% من النفط الخام، و10% من الألومنيوم.

فعلى إثر هذا النزاع، عرفت أسعار النفط ارتفاعاً قوياً حيث صعدت أسعار خام برنت لأعلى مستوياتها منذ عام 2008، لتسجل قرابة 130 دولاراً للبرميل في الأسبوع الثاني من مارس 2022، ومن المحتمل، حسب التوقعات، أن يرتفع هذا السعر إلى 150 وحتى إلى 200 دولار للبرميل إذا ما استمر النزاع ولم يعرف للوضع انفراجا. وللحفاظ على أسعار معقولة، من المرجح أن تزيد الولايات المتحددة وأوروبا ضغطها على البلدان المنتجة للنفط (بالأخص البلدان العربية) للرفع من الكميات المنتجة بهدف الزيادة في العرض العالمي للنفط.

أسعار الغاز الطبيعي، عرفت بدورها قفزة قوية، حيث عرفت ارتفاعا قدر ب 37.6٪ منذ بداية النزاع مع تنامي المخاوف وعدم اليقين بشأن مستقبل إمدادات الغاز الروسية عبر خطوط الأنابيب إلى الأسواق الأوروبية (مع العلم أن الصادرات الروسية من الغاز الطبيعي تمثل 25.3٪ من الصادرات العالمية[2])، خاصة مع تعليق ألمانيا المصادقة على تشغيل خط "نورد ستريم 2". وفي حال استمرار هذا النزاع، قد تشهد أسعار الغاز موجة جديدة من الارتفاعات، خاصة مع زيادة إقبال المستهلكين الأوروبيين على شراء المزيد من شحنات الغاز الطبيعي المميع أو المُسال من السوق الفوري، لضمان تأمين مخزونات كافية. مع العلم أن هذا النوع من الغاز لا يمكن أن يعوض في المدى القصير الغاز الطبيعي بالنظر لضعف البنية التحتية لإنتاجه ونقله.

3. ارتفاع أسعار السلع الغذائية: منذ بداية النزاع الروسي-الأوكراني، شهدت أسعار القمح ارتفاعاً حاداً بنسبة بلغت 40٪ لتصل إلى 396 دولاراً للطن، وهو أعلى مستوى لها منذ 14 عاماً (مع العلم أن صادرات روسيا وأوكرانيا من القمح بلغت سنة 2021 ما نسبته 18٪ و 5.25٪ على التوالي من الصادرات العالمية)،[3] فيما ارتفعت أسعار الذرة بنسبة 21٪ نتيجة لتعطل حركة الصادرات الزراعية من أوكرانيا التي تمثل 13.4٪ من الصادرات العالمية من الذرة[4]، نفس الارتفاع تعرفه أسعار البذور الزيتية التي تعتبر أوكرانيا أول مصدر في العالم ب 40.38٪ من الصادرات العالمية. ومن المتوقع حدوث زيادات إضافية في تكلفة الغذاء على المستوى العالمي، خاصة مع ارتفاع أسعار الأسمدة مع زيادة أسعار الغاز الطبيعي، واحتمالية تعطل إمدادات الأسمدة من روسيا. كل هذا، سيؤدي لا محالة لموجة تضخمية سواء بالنسبة للسلع الاستهلاكية النهائية، أو بالنسبة للسلع الوسيطة التي ستؤدي إلى الرفع من تكاليف انتاج المؤسسات وبالتالي الأسعار، الكل سيزيد من اجراء القدرة الشرائية للأسر وزيادة نسب الفقر والجوع.

---

[2] – مجموعة البنك العالمي، آذار 2022.

[3] - مجموعة البنك العالمي، آذار 2022.

[4] - نفس المصدر

ارتفاع أسعار القمح والذرة في الأسواق الأوروبية شهر آذار 2022

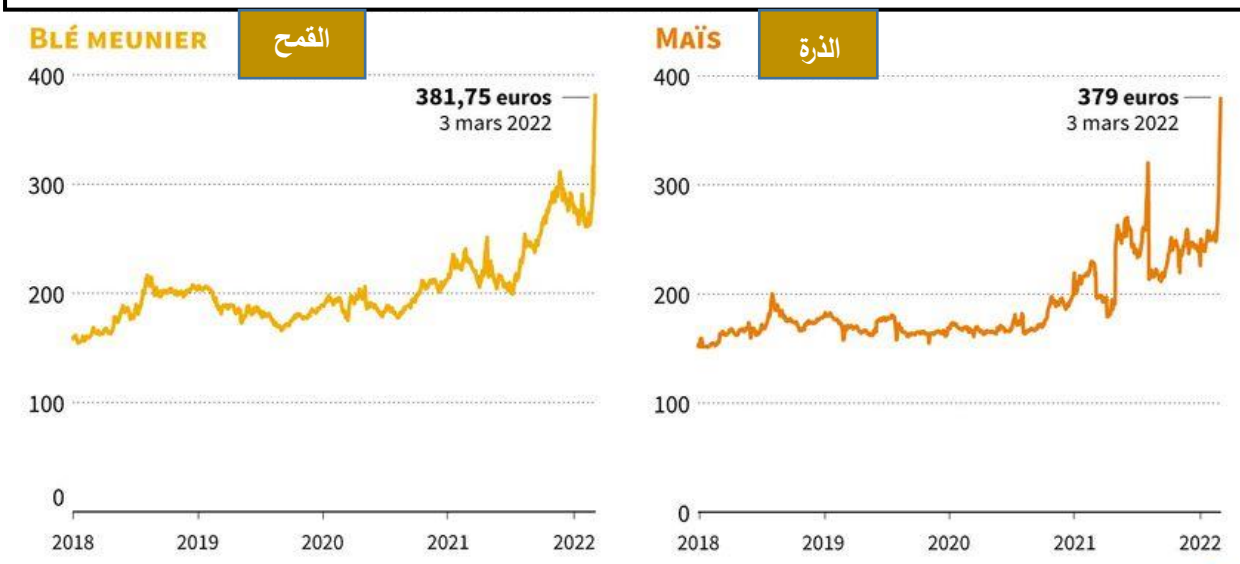

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)

4. تراجع نشاط قطاعي الطيران والسياحة: الحظر الجوي على الطيران الروسي وتوقف الطيران الأوكراني، وإغلاق عدة دول لمجالها الجوي أمام الخطوط الجوية الروسية، وتوقف الرحلات تجاه روسيا وأوكرانيا، أدي إلى تراجع نشاط الملاحة الجوية وارتفاع تكاليف الرحلات بشكل ملفت. كما أن الرحلات السياحية من وإلى كل من روسيا وأوكرانيا مع باقي العالم قد أدى إلى تراجع كبير للنشاط السياحي، الأمر الذي تسبب في اغلاق العديد من شركات السياحة وتراجع مداخيل السياحة في عدد كبير من الدول بما فيها البلدين محل النزاع.

5. أزمة سلاسل الإمداد والتوريد العالمية في المنطقة: لقد صنفت منطقة النزاع كمنطقة مرتفعة الخطورة بداية من شهر مارس 2022، مما أدى إلى رفع أقساط التأمين المطلوبة لشحن البضائع، وتأخر الشحنات، وازدحام الموانئ، فضلاً عن تعطيل خطوط إنتاج السيارات بسبب ارتفاع مخاطر نقص الرقائق بين شركات صناعة السيارات في روسيا، حيث تعتبر الأخيرة ثالث أكبر مورّد في العالم للنيكل المُستخدم في صناعة بطاريات الليثيوم بـ22.05٪ من الصادرات العالمية، كما توفر للعالم 23٪ من البلاديوم، 18٪ من الفحم الحجري، و14٪ من البلاتين، و10٪ من الألومنيوم.[5] في حين يأتي 90٪ من مواد النيون المطلوبة لصناعة أشباه الموصلات من

[5] - نفس المصدر

أوكرانيا، الأمر الذي يضيف المزيد من العراقيل أمام سلاسل التوريد واحتمال ارتفاع أسعار كل هذه المواد.

من جهة أخرى، أدى النزاع في المنطقة إلى تعطل النقل في البحر الأسود وبحر البلطيق، وإلى ارتفاع أسعار الشحن البحري بحوالي 6 أضعاف في عام 2022 مقارنة بعام 2019، وزيادة أسعار تأجير السفن بنسب تخطت 20٪، علاوة على ارتفاع الرسوم المُقررة لكافة الخدمات المرتبطة بسوق النقل البحري، وارتفاع وقود النقل البحري لارتباطه بأسعار النفط؛ الأمر الذي سينعكس في زيادة أسعار البضائع عالمياً خلال الفترة المقبلة، ويغذي الدوامة التضخمية.

6. اضطراب أسواق المال العالمية: عرفت أسواق المال العالمية، إثر هذا النزاع، اضطراباً حاداً في مختلف الأسواق المالية الدولية في ظل موجات بيع الأسهم العالمية وعزوف المستثمرين عن شراء الأسهم، بالإضافة إلى الانخفاض الواسع النطاق في اسعار السندات. كما يتوقع تباطؤ وتيرة حركة رؤوس وتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وانخفاض في سعر العملات، واحتمال ارتفاع معدلات الفائدة.

7. تكاليف إضافية ستزيد من عجز الميزانية العامة وتفاقم الدين العام: ستضيف تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا أعباءً أخرى أمام الاقتصاد العالمي، خاصة مع تزايد أعداد اللاجئين الأوكرانيين للدول الأوروبية المجاورة، والتوقعات بزيادة حجم الإنفاق العسكري خاصة لدول أوروبا، وهو ما سيؤدي إلى زيادة العجز في الموازنات العامة للدول واحتمال ارتفاع الدين العام مما يؤدي إلى اختلال الموازين المالية والاقتصادية الكلية. من جهة أخرى سيؤدي تسريع وتيرة استخدام العملات الرقمية إلى احتمال تصاعد الهجمات الإلكترونية في العالم.

8. خطر الركود التضخمي: تراجع معدلات النمو العالمية وانكماش الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى الارتفاع الخطير في الأسعار على المستوى العالمي، سيرفع لا محالة من مخاطر حدوث ركود تضخمي في العالم، على غرار ما حدث في منتصف سبعينيات القرن العشرين، وهو ما سيوقع أصحاب القرار الاقتصادي في أزمة حقيقية للخيار بين السياسات التوسعية والسياسات النقدية الصارمة، التي ستؤدي في كلتا الحالتين إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية.

II. تداعيات النزاع الروسي-الأوكراني على الاقتصاديات العربية:

النزاع الروسي-الأوكراني جاء في ظرف هو الأسوأ بالنسبة للاقتصاد العالمي بعد جائحة كورونا، إذ سيؤدي إلى

تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي العالمي ويزيد من شكوك قدرة الاقتصاد العالمي على استعادة عافيته.

البلدان العربية التي تعيش أزمات متنوعة ومتفاعلة: أزمة نمو وتنمية اقتصادية، والأزمة الصحية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، وأزمة حوكمة ومؤسسات، هي ستعيش اليوم تداعيات النزاع الروسي-الأوكراني بكل عمق الذي يأتي ليعقد وضع هذه البلدان وينذر بانفجارات شعبية في البعض منها إذا استمر هذا النزاع وامتد في الزمن.

فبالإضافة لتداعيات الأزمة التي يعرفها الاقتصاد العالمي من جراء هذا النزاع، على الاقتصاديات العربية بشكل عام (أي تداعيات النقاط الثمانية المذكورة في الفقرة ا)، فإن هذه الأخيرة ستعرف تداعيات مباشرة من خلال العلاقات التجارية المباشرة في مختلف المجالات.

1. الأثر على الأمن الغذائي: تعتبر دراسة حديثة للأمم المتحدة حول تداعيات النزاع الروسي-الأوكراني على الأمن الغذائي في العالم، أن البلدان العربية في شمال افريقيا والشرق الأوسط هي الأكثر عرضة لخطر الأزمة الغذائية، بالنظر للقيود الطبيعية التي تعرفها (قلة الأراضي الزراعية والمناخ الجاف والشبه جاف)، وكذلك تبعيتها الغذائية سواء لروسيا وأوكرانيا أو باقي العالم. دائما،

البلدان التابعة في وارداتها من القمح من روسيا وأوكرانيا

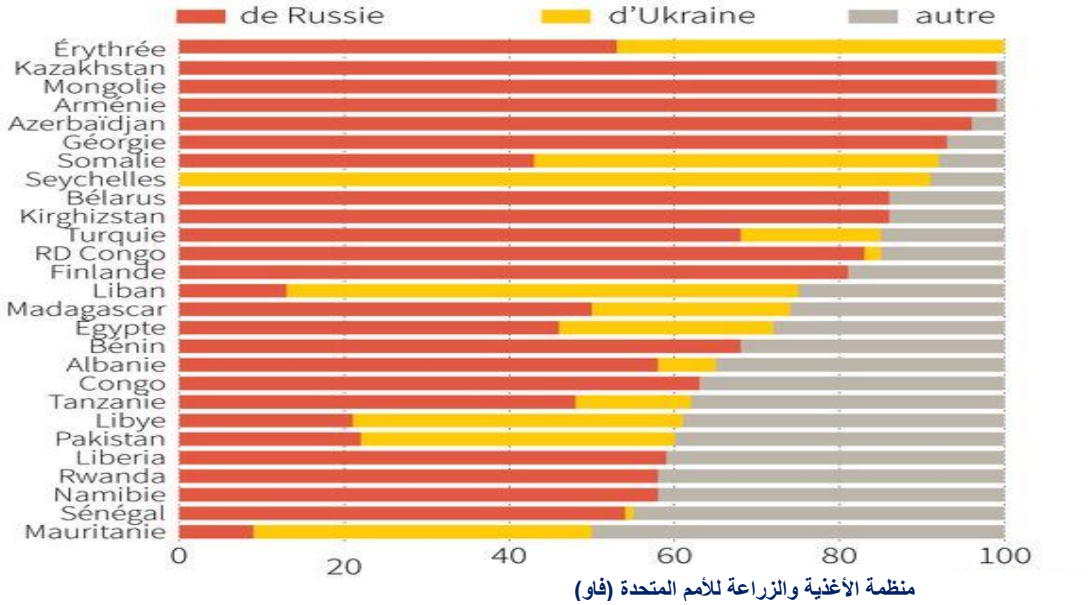

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)

حسب نفس الدراسة، فإن بعض البلدان العربية ستتضرر تضرراً كبيراً نظراً لارتباط وارداتها من القمح من البلدين محل النزاع (أنظر الشكل أعلاه)، وهذا يعنى أنها تتأثر من جانبين: جانب تأمين التموين من القمح، وجانب ارتفاع أسعار هذا الأخير، الأمر الذي سيكلف الخزينة العمومية

لهذه البلدان نفقات إضافية ستؤدي حتما لتفاقم دينها العام وارتفاع عجزها المالي مما ينذر باضطرابات قد تكون خطيرة على استقرارها وأمنها.

الحقيقة أن كل البلدان العربية الأخرى هي عرضة لأزمة غذاء سواء من جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية أو حدوث خلل وانقطاع في سلاسل الامداد، والأمر الذي يزيد في خطورة الوضع هو الجفاف الذي تعرفه عدة مناطق في العالم والتي تنذر بانخفاض العرض العالمي للقمح والمواد الزراعية عامة وبالتالي ارتفاع الأسعار. الواقع قد يكون خفيف على البلدان الريعية التي ستتمكن من ضمان وفرة المواد الغذائية بفعل ارتفاع مداخيلها من صادرات المحروقات، لكنها ستبقى دائما مرتبطة بالخارج سواء من ناحية الصادرات أو الواردات.

2. تأثير النزاع على قطاع السياحة: لقد عرفت عددا من البلدان العربية مثل تونس ومصر والأردن والمغرب تراجعا معتبرا في أعداد السائحين الروس والأوكرانيين، بعد عودة كبيره مع التعافي من جائحة كورونا، وهو الأمر الذي زاد في أزمة هذه البلدان وفاقم من عجزها المالي.

كخلاصة

إن تظافر كل هذه التداعيات، زيادة على عامل النمو الديمغرافي وعامل الجفاف، وغياب السياسات الاقتصادية البعيدة المدى، قد يؤدي إلى تأزم أكثر في وضع الاقتصاديات العربية وإلى حدوث اضطرابات شبيهة بتلك التي عرفتها فيما سمى بثورة " الربيع العربي ".

لكن وككل أزمة، هي فرصة للبلدان العربية لإعادة النظر في سياستها الاقتصادية باعتماد خطط استراتيجية بعيدة المدى فردية وجماعية (في إطار تكاملي) تستهدف:

- ضمان الأمن الغذائي
- تنويع مصادر الامداد والتوريد
- تنويع الاقتصاد وبناء اقتصاديات منتجة ركيزتها التصنيع من منظور الثورة التكنولوجية والرقمية الجارية
- تدعيم منظومة الحماية الاجتماعية والمنظومة الصحية.